

برنامج دعم الصادرات وبرنامج الدعم البديل

في إطار دعم وزارة الصناعة و التجارة و التموين للصناعة الوطنية ، فقد قامت المديرية بمتابعة العمل على برنامج دعم الصادرات الأردني عبر إعفاء أرباح الصادرات من ضريبة الدخل المعمول به حالياً والمقرر انتهاء العمل به في 2018/12/31 ، والذي تم منحه بموجب قانون ضريبة الدخل رقم (57) لسنة 1985 وتعديلاته حتى قانون ضريبة الدخل الحالي (قانون رقم (34) لعام 2014 ونظام إعفاء أرباح السلع والخدمات رقم (106) لسنة 2016)، واستناداً للسياسات الاقتصادية المتعلقة بانضمام الدول لمنظمة التجارة العالمية، فإن البرنامج الحالي الذي تمنحه المملكة هو دعماً مباشراً للصادرات يجب إلغاؤه مع انتهاء الفترة النهائية التي تم منحها للأردن للعمل بالبرنامج وهي 2018/12/31.

وتقوم المديرية انسجاماً مع التزامات الأردن تجاه منظمة التجارة العالمية بإخطار المنظمة سنوياً بمستجدات العمل ببرنامج دعم الصادرات الأردني حيث يخضع البرنامج لمراجعة سنوية حتى نهاية عام 2018.

ولبرنامج دعم الصادرات الأردني إثر كبير في رفع القدرة التنافسية لشركاتنا التصديرية الأردنية وتمكينها من مواجهة الضغوط التنافسية المتزايدة في ظل الانفتاح التجاري الذي تشهده المملكة خاصة في ضوء التطورات السياسية الإقليمية والدولية وحاجة هذا القطاع للمزيد من الوقت للتكيف مع متطلبات المرحلة وتحدياتها مثل ارتفاع أسعار لبترول وارتفاع تكاليف الإنتاج على الصناعة الأردنية وانحسار الأسواق التقليدية للصادرات الأردنية.

وفي الإطار ذاته قامت المديرية بالمساهمة في الإجراءات الداخلية والخارجية المتخذة لإيجاد برنامج دعم بديل للصناعة الوطنية، ولقد قرر مجلس الوزراء الموقر الموافقة على برنامج دعم بديل للصناعة الوطنية سيتم توجيهه لجميع القطاعات الصناعية "برنامج الإعفاء الجزئي بنسبة 70% على صافي الدخل من الصناعة" على أن يبدأ العمل بالبرنامج ابتداءً من 2019/1/1.